

وهو كون الشيء بحيث يحسب إليه شيء آخر ولا يكون مؤثرا
 فيه كقوله تقدم الجاهل على الكل وتقدم الواحد على الاثنين والتقدم
 الزماني كقوله ابن علي ابن تقدمه بالذات لا بالزمان والكلام
 في التقدم الزماني فالوجه ما ذكرناه اما امتناع بقا الاوضاع
 بهذا الاشارة الى الطعن الى قوله (اما كاستقامة بقا الاوضاع
 فبشيء على مقتضى صعوبة البيان مع البيان اظهر المقصود
 ما بلغ لفظ وهو من الغم وذكاه القلب فلو ثبت هذه المقومات
 لكان مذهب اهل السنة حقا مطلقا والا فمذهب المعتزلة
 اولى وهي ان المقدمات ان بقا الشيء امر محقق بهذا هو
 المقدمة الاولى زائدة عليه ان على الشيء فلا يتم ان بقا الشيء
 كذلك بل البقاء هو سحر الوجود وعدم رواله وهو عين
 الوجود وانه معطوف على ان بقا الشيء اشارة الى القوة
 الذاتية يمنع قيام العوض بالعرض فلان ان امتناع العوض
 بالعرض وانما يكون كذلك ان لو كان بمعنى التبعية في الوجود
 واما اذا كان اختصاص الناعت بالمنعوت فلا امتناع
 بل اشارة الى المقدمة الثانية يمنع قيامها معا بالحق

فلم

فلم لا يجوز قيامها معا بالحق كما حركة والسريفة القابضين
 بالحق يمنع اذا لم يكن بقا الشيء زائدا عليه فلا يمنع بقا الا ان
 واذا جاز قيام العوض بالعرض او قيامها بالحق فلا يمنع ايضا
 سبق القدرة على الفعل وبقاؤها الى زمان الفعل ولما استدل
 القائلون ان المعتزلة يكون الاحتياط قبل الفعل باه السكينة
 الى الامر حاصل قبل الفعل ضرورة ان الكفاية يمكن ان ما مور
 وبالايمان وبارك الصلوة مكلف بها ان الصلوة بعد دخول
 الوقت ولو لم يكن الاحتياط محققا الى حقيقة ثلث يوجبها
 الفعل لم يتم تكليف العاقد على الشيء باثبات ذلك الشيء ويصح
 بطل اشارة على جوابه لما الى الجواب بقوله **ويصح ان يطلق**
هذا الاسم يمنع لفظة الاحتياط على سذمة الاسباب والالان
 يقع الة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعلة في وصول اثره
 ان اثر الفاعل اليه الى المنفعلة كالمشاعر التي رافته ان
 المشاعر واسطة بينه وبين النبي راليه الى الخشب **الجواز**
 ان الكواصب جميعا راجحة كما قوله في على الناس حج البيت
 من استطاع من يبدل من الناس اليه سبيلا اذا لم اربا لاية الكرم
 الزاود والرا حلة لا اعمية قدرة الفعل حاصل بهذا الجواب

القدرة

الخشب في وصول اثره ان اثره